

أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي - دراسة تطبيقية.

محمد حسان بن مالك (*) & محمد بشير غوالي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من الشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، بداية بتحليل الجوانب النظرية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة والمعالجات المحاسبية الخاصة بها وتحليل العلاقة بين القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأخيرا تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وتم استعمال 84 استمارة استبيان، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لاستعمال القيمة العادلة في الرفع من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاح : قيمة عادلة، قياس محاسبي، خصائص نوعية، تكلفة تاريخية.

تصنيف JEL: M41.

I. تمهيد:

شهدت مهنة المحاسبة في العالم عدة تحديات وضغوطات كبيرة متعلقة بعملية القياس أثرت على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، خاصة عند اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي والأكثر ملائمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية المعبر عنها بغرض تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. حيث أن الجدل القائم هو حول مبدأ التكلفة التاريخية. الذي أصبح يواجه انتقادات شديدة خاصة بعد العولمة الاقتصادية وتطور الأسواق المالية العالمية وتزايد حجم الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة لذلك تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة كأساس مناسب للقياس المحاسبي والإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، حيث ظهر ذلك التحول بشكل واضح في معظم معايير المحاسبة الدولية خاصة المعيار الدولي رقم (39) لإعطاء المعلومات المحاسبية موضوعية وملائمة أكثر لمتخذي القرار. وقد سعت الجزائر كباقي الدول لمسايرة التطورات العالمية للنهوض بمنظومتها المحاسبية، حيث قامت بإدخال إصلاحات عميقة على نظامها المحاسبي من خلال إقرار النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية والذي جاء ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني.

- إشكالية الدراسة: تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وأثره على جودة التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات. وعليه سنطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي ؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات محل الدراسة ؟
- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات محل الدراسة ؟
- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات محل الدراسة ؟
- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات محل الدراسة ؟

- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- لا يؤثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على تعظيم خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

- لا يؤثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة علي تعظيم خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات محل الدراسة؛
- لا يؤثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة علي تعظيم خاصية قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات محل الدراسة؛
- لا يؤثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة علي تعظيم خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

- **أهداف الدراسة:** تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها ستبحث في مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، بشكل يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للشركات ، بشكل يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والمتعاملين و متخذي القرارات بالمعلومات المحاسبية. وتتمثل أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- محاولة التعرف على مفهوم القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتميزها عن مبدأ التكلفة التاريخية؛
- محاولة التعرف على دور القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في تحسين جودة القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

- **منهج البحث :** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم الرجوع في الجانب النظري إلى مصادر المعلومات الثانوية من كتب ومجلات علمية باللغتين العربية والأجنبية. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام أداة الاستبيان بهدف التعرف على عينة من مسيري ومسؤولي المالية والمحاسبة للشركات محل الدراسة بشأن مفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها ومدى لأهمية اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وأثرها على جودة التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتم معالجة البيانات عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

- **الدراسات السابقة:** تم مراجعة بعض الدراسات التي تناولت الموضوع والتي منها نذكر ما يلي:

- **دراسة: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، (2009)¹ ،** بعنوان " دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة "، تناولت هذه الدراسة الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية تم تطرقت إلى أهم العناصر المؤثرة على قياس القيمة العادلة. حيث أنها تناولت أصول القيمة العادلة كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

- **دراسة: زهير خضر ياسين، (2010)² ،** بعنوان " القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة "، تناولت هذه الدراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من خلال الإيجابيات والسلبيات. وتم إسقاط ذلك على النظام المحاسبي للعراق. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن التكلفة التاريخية لم تعد قادرة على مواكبة المتغيرات المالية والاقتصادية؛
- البيئة العراقية غير قادرة على الأخذ بالقياس بالقيمة العادلة.

وما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تعتمد دراسة ميدانية عميقة تحاول استقصاء المهتمين بالمجال،

- **دراسة (Elaine Henry, Oscar : 2007)³ ،** بعنوان " FASB: Fair value measurements: The next step "، تناولت الدراسة قياس للقيمة العادلة وذلك بدراسة العوامل الاقتصادية والمالية مع عدم إهمال سعر الفائدة وقد توصلت إلى أن الأرباح الموزعة للأوراق المالية يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها.

- **دراسة (Paul Kraft: 2005)⁴ ،** بعنوان " Fair value methodologies "، حاولت هذه الدراسة إيجاد منهجية لقياس القيمة العادلة والتي تعتمد على دراسة عدة متغيرات مثل أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الأموال المستثمرة وكذا العائد من الفرصة البديلة في الاستثمار في أصول لا توجد بها مخاطرة. كما توصلت الدراسة إلى أن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات العامة تختلف قيمتها عن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات الخاصة. ومما يعاب على هذه الدراسة عدم تحديد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة عند إجراء التقويم والمحاسبة عن القيمة العادلة.

1- مفهوم القيمة العادلة و طرق قياسها:

أصدرت هيئة المعايير المحاسبية المالية (FASB) مؤخرا المعيار SFAS157 لقياس القيمة العادلة، يضم تعريف وحيد للقيمة العادلة حيث عرفها " بأنها السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس". كما أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB عدة معايير تبني فيها مفهوم القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية، وتناول فيها تعريف القيمة العادلة بأنها : " المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل، أو تسوية الإلتزام بين أطراف مطلعة و راغبة في التعامل على أساس تجاري بحت "، وقد ورد هذا التعريف في العديد من المعايير أهمها الفقرة (11) من المعيار رقم (32) و الفقرة (8) من المعيار رقم (38) ، و الفقرة (9) من المعايير رقم (39) ، و الفقرة (5) من المعيار رقم (40) ، و الفقرة (8) من العيار رقم (41) ، وقد تعزز هذا

التوجيه بإصدار معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS7 07 بعنوان: (الأدوات المالية: الإفصاح)، الذي ركز على الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.⁵

كما عرفها أيضا مجلس المعايير المحاسبية الدولية "IASB" هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.⁶ ولقد أدرج النظام المحاسبي المالي الجزائري مفهوم القيمة العادلة (القيمة الحقة) وعرفها على النحو التالي: هو المبلغ الذي يمكن من أجله تبادل الأصل والخصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية و موافقة و عاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.⁷

مما سبق، يمكن أن نستخلص بأن القيمة العادلة؛ " هي المقابل الذي اتفق الطرفان بموجبه على إبرام صفقة سواء كانت شراء أصل أو تسوية التزام، على أن يتمتع الطرفان بكامل الحرية و الرغبة بالتعامل وعالمان بأحوال السوق خاصة أسعاره، وعليه فلا يجب أن تكون عملية بيع قسري أو بيع بالتصفية، كما يجب أن تتم الصفقة في سوق نشط (تنافسي) ".⁸

وتعتمد عملية تقييم الأداة (أصل أو التزام) وفق القيمة العادلة على إمكانية تحديد سعر لتلك الأداة. وان إيجاد السعر الصحيح هي أساس عملية التقييم، ففي أبسط الحالات، تستطيع المؤسسة أن تجد قيمة الأداة في صحيفة متخصصة أو وفق نظام تسعير خاص بالبورصة، حيث أن هذا السعر يعكس السعر الأخير الذي حدد في السوق المالي، وغالبا فان هذا الأمر يعمل بشكل جيد، لأن الأسعار لتلك الأوراق المدرجة (المسعرة) تكون متاحة للجميع (عموماً). ومع ذلك، فإن الأسعار المدرجة والمنشورة لا تكون متاحة لجميع الأدوات المالية، الأمر الذي يتطلب إجراء بعض التقديرات المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة أو حتى لتلك الأدوات المسعرة في أسواق مالية غير كفوة.⁸

كما أن باقي الأصول والالتزامات غير المالية، هي الأخرى يتم الحصول على قيمها العادلة كمرجع أساسي في السوق الخاص بها، حيث يعتبر أحسن مكان لقياسها، غير أنه في حالة عدم وجود أسواق لبعض الأصول كـ بعض المعدات المركبة الخاصة بنوع من المؤسسات أو وجود أسواق لكنها تعتبر ضيقة وغير تنافسية، يجعل من القيام بتقديرات أخرى مطلوبة لتحديد قيمها العادلة.

2- أساليب قياس القيمة العادلة: بين مجلس معايير المحاسبة المالية انه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:

- ◀ السوق النشط أفضل مكان لقياس القيمة العادلة وفي حالة عدم توفر ذلك يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة؛
- ◀ قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:
 - أ- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة؛
 - ب- خدمات التسعير من جهة خارجية؛
 - ت- نماذج التسعير الداخلية؛
 - ث- التدفقات النقدية المخصومة.

وقد حدد المعيار الأمريكي رقم 157 ثلاث أساليب لقياس القيمة العادلة وهم: مدخل السوق مدخل التكلفة ومدخل الدخل. كما حدد المعيار 16 الأصول الثابتة قياس القيمة العادلة كالآتي:

◀ القيمة السوقية بمعرفة مقيمين مؤهلين؛

◀ القيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك:

1. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فان سعر السوق المعروف للأداة هو أفضل دليل للقيمة العادلة حيث ان سعر السوق المناسب هو أما سعر العرض الحالي أو سعر الطلب أو سعر آخر عملية؛
2. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط فيمكن اللجوء إلي وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية هذه الأساليب هي:
 - أ- القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة للأداة المالية المراد تقييمها؛
 - ب- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها نفس الخصائص؛
 - ت- استخدام نماذج تسعير الخيارات؛
3. إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم فانه يتم تحديد مدي معين وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه؛
4. عند عدم القدرة علي تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب فانه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها.

وتضمن المعيار رقم 40 الاستثمارات العقارية بأنه في حال عدم القدرة علي تحديد القيمة العادلة للممتلكات العقارية بموثوقية عالية فانه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة وقد أوضح المعيار أسس تحديد القيمة العادلة علي النحو التالي:

- ◀ يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالاً والممكن الحصول عليه بشكل معقول من السوق؛
- ◀ الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات أخرى مشابهة.

3- أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية:

المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائص نوعية ، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، والخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي : الملائمة، الموثوقية أو الاعتمادية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة.

ويمكن اخذ قياس القيمة العادلة على انه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق العادل، وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة. وبالتالي فان افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً سيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم التقارير المالية، و تكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو تحليل أو التحيز. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم)؛
- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية؛
- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية العكسية.

وتتملك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر عما يصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية الآتية:

- التمثيل الصادق؛
- الجوهر فوق الشكل؛
- الحيادية؛
- الحذر والاكتمال.

إن قابلية المعلومات للفهم تعتمد على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل المستوى التعليمي، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها . لذلك يقع على معدي التقارير المالية مهمة الموازنة بين الراغبات و الصفات المعددة و المتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وعن أي تغير في السياسات و آثار هذا التغير ، بحيث يمكن المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركات للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين الشركات المختلفة ، فالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة. إن قابلية المعلومات للمقارنة تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملائمة والموثوقية، وترتبط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى ، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات ، وهذا لا يمنع من تعبير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً ، ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك ، وتبرز أهمية هذه الصفة من أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض تقارير مالية وعلى أساس مقارن ، كون الأرقام المحاسبية المفردة ذات محتوى معلوماتي منخفض ونادراً ما تكون ذات صيغة إخبارية ، وعند مقارنتها مع أرقام التقارير المالية للسنوات السابقة للشركة نفسها ، فإن هذه الأرقام المقارنة تصبح أكثر فائدة للعديد من الأمور.

4- الإيجابيات والانتقادات الموجهة للقيمة العادلة : تتوفر القيمة العادلة على جملة من الإيجابيات يمكن ذكر أهمها على النحو التالي:⁹

- تعطي القيمة العادلة صورة اقرب للواقع وحالة الأسواق المالية فيما يرتبط بقيم الأصول المسعرة بها مقارنة مع التكلفة التاريخية، ومن ثم تقليل الفجوة بين القيمة الدفترية المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة والقيمة السوقية، والتي كثيرا ما تلاحظ عند استعمال التكلفة التاريخية في قياس أصول والتزامات المؤسسة¹⁰؛

- تساعد القيمة العادلة في الكشف عن إمكانية تعثر المؤسسة وبالتالي إبراز مخاطر الإفلاس الممكن التعرض لها نتيجة ضخامة التزاماتها المالية التي تسجل بقيمتها العادلة المعبرة عن حقيقتها، ومن ثم تساعد الأطراف ذوو الصلة وخاصة المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب وحساب المخاطر الخاص بالمؤسسة حسابا دقيقا يعكس حجم معدل المر دودية المطالب به نظير الاستثمار فيها، في حالة ما إذا قرر المستثمر شراء أسهمها؛
- تقدم القيمة المالية العادلة معلومات هامة للأطراف ذوو الصلة عن أصول وخصوم (التزامات) المؤسسة بالمقارنة مع التكلفة التاريخية، حيث إنها تعكس الوضع الحالي للسوق، أو أنها على الأقل الأقرب لتمثيله.
- كما ان للقيمة العادلة إيجابيات، فإن لها عيوباً وانتقادات، نذكر منها :¹¹
- يصعب التحقق من القيمة العادلة لأي أصل أو التزام في ظل عدم توافر سوق نشط يتداول فيه، بمعنى أنها مهتزة على مستوى خاصية الموثوقية؛
- عدم وجود طريقة مثالية للوصول للقيمة العادلة، فعادة تعكس التداولات على سعر معين في السوق المالي النشط (التنافسي) مستوى توافق التقديرات بين البائعين والمشتريين للسهم حول مقدار التدفقات النقدية المستقبلية له، والتي تعتبر أحد الطرق لقياس القيمة العادلة، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة متوافقة مع القيمة السوقية، ولكن في حالة الأسواق المالية غير النشطة فلا بد من إدخال النماذج الرياضية لحساب القيمة العادلة والتي تخضع لطريقة تصميمها وإلى الحكم الشخصي والسلطة التقديرية لمعديها، مما يحد من قدرة النموذج على القياس الدقيق للقيمة العادلة؛
- تؤدي القيمة العادلة إلى زيادة التذبذب في الميزانية و جدول حسابات النتائج للمؤسسات ، خاصة بالنسبة للأوراق المالية الموضوعة لغرض المضاربة، وذلك عن طريق معالجة الفروقات بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لهذه الأوراق المالية في جانب الأموال الخاصة؛
- يأخذ حساب القيمة العادلة بالاعتبار وضع السوق المالي في وقت محدد، والذي ربما يمثل صورة مؤقتة لقيمة الأوراق المالية نتيجة تأثرها بأسباب غير أساسية (نفسية، فقاعة أسعار، حالة ذعر في فترة الأزمات) يكون لها أثر لحظي، لذلك لا يمكن الإستعانة بها لبناء قرارات على المدى الطويل، وربما قد يستغل ذلك من طرف إدارات المؤسسات للتأثير على حساب النتيجة والذي يعرف بإدارة الأرباح (التجميل المحاسبي) والتي تعرف بأنها استخدام الإدارة لعدة وسائل للتأثير على رقم الربح، بما لا يعكس الحقيقة (هو تلاعب محاسبي)؛¹²
- قد تستعمل القيمة العادلة على المدى القصير (وفي الحقيقة يجب أن تبنى القيمة العادلة على عوامل أساسية وليس ظرفية) بهدف الحصول على المكافآت والتي عادة ما تكون مربوطة برقم الربح المحقق أو للتأثير على قرار المقرض بهدف الحصول على قرض؛
- للقيمة العادلة أهمية كبيرة في تحديد السعر المناسب للتبادل، وبالتالي عند اتخاذ القرار الاستثماري، يجب أن يتم استخدامها بدقة وحذر والتأكد من المعلومات والنماذج التي استخدمت لحسابها، فإذا لم يتم استعمالها بحيطه وحذر، فقد تكون سببا لاتخاذ قرارات خاطئة، وعليه فالطريقة حساسة جدا ومعقدة بالنظر لكثرة طرق قياسها بالمقارنة مع التكلفة التاريخية.

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة : تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على اختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال استقصاء آراء عينة من مسيري ومسؤولي المالية والمحاسبة للشركات محل الدراسة بشأن مفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها ومدى لأهمية اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وأثرها على جودة التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وقد أجريت الدراسة على عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين ومسيري الشركات وقد تم توزيع 84 استبانة وتم استرداد 65 استبانة صالحة للتحليل بنسبة استرداد 77.3 كما تم استخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج Spss وتحليل اتجاهات آراء العينة ومن هذه الأساليب الوسط الحسابي والانحراف واختبارها لتحليل متغيرات الدراسة المعياري لمعرفة واستطلاع آراء واتجاهات عينة الدراسة تجاه العبارات إلي وردت بالاستبانة بالإضافة إلي استخدام أسلوب One sample t-test لاختبار الفرضيات و استطلاع آراء العينة بالنسبة لكل فرضية وأسلوب Independent sample test لاختبار الفروقات بين عينتين مستقلتين

2. قياس صدق وثبات أداة الدراسة : لقد تم استخدام طريقة الفا كرونباخ لقياس مدي ثبات الاستبانة وظهر التحليل الإحصائي أن معامل ثبات الاستبانة حسب الفاكرونباخ علي مستوي جميع المحاور 0.76 وهذه نسبة كافية من الناحية الإحصائية كما تم استخدام اختبار كولمغروف سيمرنوف للتأكد من أن البيانات المتحصل عليها من المستجوبين تتبع التوزيع الطبيعي ام لا وذلك لاختيار الاختبار الإحصائي المناسب .

حيث يتضح من الجدول رقم (1) ان مستوي الدلالة يساوي 0.119 وهي اكبر من القيمة 0.05 مما يدل علي ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يستلزم استخدام الاختبارات المعلمية.

III. النتائج ومناقشتها :

1. تحليل نتائج أسئلة الاستبيان والخاصة بمحاور فرضيات الدراسة : تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة لمعرفة مدي موافقة او عدم موافقة المستجوبين حيث يوضح الجدول رقم (02)

في ملحق الجداول الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي ملاءمة المعلومات المحاسبية.

حيث نلاحظ من خلال الجدول بان هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3.88 اما الانحراف المعياري فبلغ 0.786 وقد جاء الوزن النسبي للفقرتين (2 و 6) في المرتبة الأولى ما يوضح تطبيق القيمة العادلة على الأدوات المالية يجعلها أكثر احتياجا لمستخدمي ومستعملي المعلومات المالية.

كما يوضح الجدول رقم (3) أن هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي 3.94 أما الانحراف المعياري فبلغ 0.724 وقد حازتا العبارتين الأولى والرابعة علي اعلي متوسط حسابي وهو اعلي من متوسط ليكرت الافتراضي حيث يقدر ب 3.5 مما يدل علي ان البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصة الالتزامات المالية توفر معلومات ذات موثوقية عالية في التقارير المالية.

ويظهر الجدول رقم (4) أن هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي 3.75 اما الانحراف المعياري فبلغ 0.742 وقد حازت العبارة الرابعة علي اعلي متوسط حسابي وهو اعلي من متوسط ليكرت الافتراضي حيث يقدر ب 3.5 مما يدل أفراد العينة متفقون علي أن مفهوم القيمة العادلة يشوبه بعض الغموض.

بينما يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية المقارنة المحاسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي 3.69 اما الانحراف المعياري فبلغ 0.701 وقد حازت العبارة الثانية علي اعلي متوسط حسابي وهو اعلي من متوسط ليكرت الافتراضي حيث يقدر ب 3.5 مما يدل أفراد العينة متفقون علي ان البيانات المالية المستندة للقيمة العادلة توفر معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج الدورات السابقة

2. اختبار فرضيات الدراسة : تم استخدام اختبار ت للعينة الواحدة لتحليل أجزاء الاستبانة عند مستوي معنوية 05 بالمائة وبمستوي ثقة 95 بالمائة ويوضح الجدول رقم (06) قيمة ت ومستوي الدلالة لكل فرضية.

حيث يتضح من الجدول رقم (06) أن مستوي الدلالة لجميع الفرضيات يساوي صفرا وان قيمة ت المحسوبة لجميع الفرضيات اكبر من قيمة ت الجدولة البالغة 2.01 مما يدل علي أن هناك اثر ايجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للقوائم المالية.

1.2. اختبار الفرضية الأولى : لا يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي علي ملاءمة المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات الناشطة في منطقة الجنوب الشرقي من وجهة نظر المحاسبين والمدراء الماليين فقد بلغت قيمة ت المحسوبة جدول رقم (06) 15.126 وهي اكبر من قيمتها الجدولية وحيث أن قاعدة القرار تنص علي رفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية وبناءا عليه فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرص اليدل مما أن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي علي موثوقية المعلومات المحاسبية يعني تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر علي ملائمة لمعلومات المحاسبية.

2.2. اختبار الفرضية الثانية : لا يؤثر تطبيق القيمة العادلة تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي علي موثوقية المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات الناشطة في منطقة الجنوب الشرقي من وجهة نظر المحاسبين والمدراء الماليين فقد بلغت قيمة ت المحسوبة جدول رقم (06) 19.730 هي اكبر من قيمتها الجدولية وحيث أن قاعدة القرار تنص علي رفض الفرضية العدمية وبناءا عليه فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرص اليدل مما يعني أن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر علي موثوقية المعلومات المحاسبية

3.2. اختبار الفرضية الثالثة : لا يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي علي قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات الناشطة في منطقة الجنوب الشرقي من وجهة نظر المحاسبين والمدراء الماليين فقد بلغت قيمة ت المحسوبة جدول رقم (06) 12.128 وهي اكبر من قيمتها الجدولية وحيث أن قاعدة القرار تنص علي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرص الديل إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية وبناءا عليه فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرص اليدل مما يعني أن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر علي قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية

4.2. اختبار الفرضية الرابعة : لا يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي علي قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات الناشطة في منطقة الجنوب الشرقي من وجهة نظر المحاسبين والمدراء الماليين فقد بلغت قيمة ت المحسوبة جدول رقم (06) 14.409 وهي اكبر من قيمتها الجدولية وحيث أن قاعدة القرار تنص علي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرص الديل إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية وبناءا عليه فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرص اليدل مما يعني أن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر علي قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية.

IV. الخلاصة :

تكمن أهمية موضوع القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تناوله في هاته المرحلة حيث تشهد فيها المحاسبة في الجزائر تطورات عميقة وهذا من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى في جوهره من فلسفتها القائمة على تضيق الفجوة بين الأنظمة المحاسبية للدول واحتياجات الأطراف ذات العلاقة وتعتبر القيمة العادلة من بين أهم المواضيع المثيرة للجدل من خلال ما أسالته من حبر في مدى جدواها وصلاحيتها في التطبيق بين مؤيد ومعارض لها.

وانطلاقاً من ذلك جاءت هذه الدراسة لفحص مدى فعالية تطبيق هذا المفهوم في البيئة الجزائرية وبالأخص الشركات العاملة في الجنوب الشرقي وذلك من خلال دراسة ميدانية تحاول فهم الواقع والتعامل مع مفهوم القيمة العادلة وعليه استخلصنا النتائج التالية:

- هناك انقسام واضح حول القيمة العادلة بين مؤيد ومعارض؛
- تتمتع القيمة العادلة بالموثوقية لدى المهتمين وهذا ما لمسناه من خلال الدراسة الميدانية؛
- مخرجات القيمة العادلة تلائم جميع الأطراف ذات الصلة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :**الجدول رقم 1: اختبار كولمغروف سيمرنوف**

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	Z	مستوي الدلالة
الأول	تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على ملائمة لمعلومات المحاسبية	07	1.278	0.076
الثاني	تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبية	05	0.802	0.403
الثالث	تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية	04	1.616	0.008
الرابع	تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية	03	1.290	0.042
		19	1.086	0.119

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

جدول رقم (02) تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على ملائمة المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف
1	إن تطبيق القيمة العادلة يجعل الفوائد المالية أكثر ملائمة للمعلومات المحاسبية	3.95	0.779
2	تطبيق القيمة العادلة على الأدوات المالية يجعلها أكثر احتياجاً لمستخدمي ومستعملي المعلومات المالية	4.14	0.827
3	إن البيانات المالية المستندة للقيمة العادلة تساهم في اتخاذ قرارات المستثمرين	3.65	0.874
4	إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية	3.66	0.815
5	إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تطرح توقيت مناسب للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة	3.89	0.812
6	يوفر تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي معلومات ملائمة لاختلاف القيم السوقية عن الدفترية	4.03	0.661
7	توفر البيانات المالية المستندة للقيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية	3.85	0.734
	المتوسط الإجمالي	3.88	0.786

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

جدول رقم (03) تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف
1	إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات ذات موثوقية عالية في التقارير المالية	4.03	0.585
2	إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات محايدة	3.94	0.609
3	إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات قابلة للتحقق	3.77	0.745
4	يوفر قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية	4.02	0.780
5	تعبر المعلومات المحاسبية على صدق وأمانة تمثيلها للواقع الاقتصادي	3.97	0.901
	المتوسط الإجمالي	3.94	0.724

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

جدول رقم(04): تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف
1	ان التقرير المالي المستند للقيمة العادلة يوفر كافة المعلومات المهمة والقابلة للفهم	3.88	0.625
2	يوجد فهم واضح للقيمة العادلة عند جميع المهتمين	3.38	0.682
3	يجب توفر كافة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية حتى ولو كانت معقدة	3.78	0.760
4	يشوب مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض	3.97	0.901
	المتوسط الإجمالي	3.75	0.742

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

جدول(05): تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف
1	إن تطبيق القيمة العادلة تحقق للمعلومات المحاسبية خاصية القابلية للمقارنة	3.98	0.625
2	توفر البيانات المالية المستندة للقيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج الدورات السابقة	4.08	0.568
3	إن تطبيق القيمة العادلة يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة عند تقييم عناصر القوائم المالية	3.98	0.910
	المتوسط الإجمالي	3.69	0.701

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

جدول رقم (06): قيم ت t المحسوبة ومستوي المعنوية لكل فرضية

المحور	عنوان المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت t	مستوي الدلالة
الاول	تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على ملائمة لمعلومات المحاسبية	3.88	0.786	15.126	0.00
الثاني	تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبية	3.94	0.724	19.730	0.00
الثالث	تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية	3.75	0.742	12.128	0.00
الرابع	تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية	3.69	0.701	14.409	0.00

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

الإحالات والمراجع :

- 1- نبيل عبد الرؤوف إبراهيم: دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، مجلة المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، العدد 17، أوت 2009
- 2- زهير خضر ياسين: القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، العدد 14، العراق، 2010.
- 3- Elaine Henry, Oscar J. Holzmann, Ya-wen Yang: "FASB: Fair value measurements: The next step" Journal of Corporate Accounting & Finance : 2007 Vol 18 Iss 6,
- 4- Paul Kraft, "Fair value methodologies" Journal of Investment Compliance, 2005 Vol: 6, Iss. 1
- 5- تامر مزيد رفاعه ، أثر تعليمات مصرفية سورية المركزية في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، دار النشر لدمشق، دمشق، 2010، ص 20.
- 6- هوام جمعة ، مدى ملاءمة القيمة العادلة للتقرير المالي،الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، يومي 21 + 22 نوفمبر 2007 .
- 7- أنظر إلى: أ- قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009 ، ص 78 .
- ب- خالد السويطي (مجموعة طلال أبو غزاله للتقييم)، قياس القيمة العادلة (كيفية القياس) ، مقدمة للمنتدى المالي والمحاسبي العربي ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص 1
- 8- Vincent BIGNON, Yuri BIONDI et Xavier RAGOT, Une analyse économique de la « juste valeur » , Centre Cournot pour la Recherche en économie, Pris, N° 15 Août 2009 P 12 .
- 9- <http://blogs.mubasher.info/%D8%A7%D9%84%D8%2012/05/13%2011:42>
- 10- Benoît LEBRUN, Normes Comptables, L'application De La Juste Valeur A Tous Les Instruments Financiers , In The Certified Accountant , 3rd Quarter 2008 - Issue 35 P 33 .
- 11- مرجع سبق ذكره، <http://blogs.mubasher.info/%D8%A7%D9%84%D8%2012/05/13%2011:42>
- 12- Dominique BONSERGENT, Incohérences De La Juste Valeur Dans Le Modele Comptable , in Revue R.F.C., 427 Décembre 2009 P 13.